الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الإثنين ،
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

- النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتصلة بنزع السلاح والبت فيها (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.26
23 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63158 ٣٢٤٩ض(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

بنود جدول الأعمال من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتصلة بنزع السلاح والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل سري لانكا الذي سيتولى عرض مشروعي القرارين A/C.1/45/L.17 و A/C.1/45/L.10 .

السيد راسابوترام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعرض مشروعي القرارين A/C.1/45/L.17 و A/C.1/45/L.10 أود أن أوضح أن خمسة وفود انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.17 هي : الجماهيرية العربية الليبية ، والسودان ، وسوازيلند ، وزمبابوي ، ونيجيريا .

لقد اتفقنا جميعا على أن الفضاء الخارجي ملك للبشرية جمعاء ، وأن قصر استخدامه على الأغراض السلمية من شأنه أن يعزز رفاهة الجميع . ومما يمكن أن يعوق الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي امتداد سباق التسلح اليه . ومن المسلم به ، عموما ، أن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن يقوض الأساس الذي أرسي في السنوات الأخيرة في ميدان نزع السلاح ، ويعرض للخطر الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية . ويتعين ، بلا جدال ، النظر الى قضايا تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي في سياق أهميتها للاستقرار والسلم والأمن على الصعيد الدولي . ويستلزم الأمر بذل جهود جماعية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي كيما تستمر الاتجاهات السائدة حاليا في مجال تعزيز السلم والأمن بنفس القوة والحماس ، ولئلا يسمح لأي عناصر انقسامية جديدة بتعقيد العملية .

لقد تبين بوضوح ، على امتداد السنوات الماضية ، أن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية ، وأنه ينبغي استكشافه واستخدامه بما يعود بالنفع على البلدان كافة على اختلاف درجة تنميتها الاقتصادية والعلمية ، ولا بد أن يكون ذلك الاستكشاف والاستخدام للأغراض السلمية . والجدير أيضا بالملاحظة هو عدد مشاريع

القرارات التي اعتمدت في هذا الشأن ، على امتداد السنين وفي العديد من المحافل ، مما تبرز الحاجة الملّحة الى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولعله يجدر بنا كذلك أن نشير ، في هذا السياق ، الى الإعلان الذي اعتمده المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وبقرار الجمعية العامة ١١٢/٤٤ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ الذي قدمته تلك البلدان .

لا يزال من الممكن تحديد القضايا المتصلة بالفضاء الخارجي والتعرف عليها ، ولكن الاقتراح الهام الداعي الى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم ينل القدر الكافي من الاهتمام . فينبغي درء ما ينطوي عليه سباق التسلح من أخطار قبل أن يفلت زمامها . ولقد حان الوقت لتجاوز مجرد الرغبة في تنظيم النشاط العسكري في الفضاء الخارجي والحد منه ، ليتسنى اتخاذ تدابير عملية وملموسة تنفيذا للمقررات الخاصة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . والهدف الرئيسي هو ، بلا شك ، تحقيق السلم والامن الدائمين واستخدام الموارد الشحيحة التي سيفرج عنها من جراء ذلك ، بما يعود بالنفع على البشرية في مساعيها السلمية .

إن التطورات التي تجلت في تحسن العلاقات وبخاصة بين الدولتين العظميين ، اللتين تملكان أحدث تكنولوجيا فضائية ، تبشر بمستقبل أفضل . وعلى ذلك لا يجب أن يسمح بتعثر تلك التطورات الايجابية في أي شكل من أشكال التعنت من جانب أي أحد .

وينبغي أن نغتنم الفرص المتاحة فنستخدم جميع الامكانيات الى أقصى نطاق ممكن لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . والتطور الايجابي الهام الآخر هو أنه أصبح من الممكن إجراء مشاورات ناجعة مع منسقي المجموعات الأخرى بغية الخروج بمشروع قرار واحد من هذه المشاورات والمفاوضات .

إن الوفود التي قدمت مشروع القرار مقتنعة بأنه يمكن أن يسهل عقد اتفاقات تؤدي الى الاستقرار الاستراتيجي عن طريق الأنشطة الفضائية وارتباطها بتحديد الأسلحة والقضايا الأخرى المتصلة بالفضاء ونزع السلاح الكامل . ونحن ندرك أن اللجنة المخصصة حققت في عام ١٩٩٠ تحسينات كمية تتمثل في أن النتائج التي اعتمدت بتوافق الآراء تضمنت بعض العناصر المفيدة . وكان واضحا أن معظم البلدان التي لديها موجودات فضائية تريد إجراء ما متعدد الأطراف لضمان عدم حدوث عمل عدائي عن طريق تسليح الفضاء . ونعتقد أن إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ سيضمن بذل جميع الجهود لاستمرار وتكثيف العمل المضموني بشأن هذه القضية .

بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.17 بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي .

إن مشروع القرار ثمرة مشاورات ومفاوضات جرت مع المجموعات الأخرى ، وأسفرت عن تقديم نص مشروع واحد ، وهذا يساعدكم ، سيدي الرئيس ، في جهودكم الرامية الى ترشيد عمل اللجنة . ولذلك فإن مشروع القرار يعتبر قرارا توفيقيا يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر جميع المجموعات .

وقد أدخلت تغييرات طفيفة في فقرات الديباجة ، ومعظم هذه التغييرات إما فنية أو تتعلق بالتحرير ، وتستهدف ضم بعض الفقرات توخيا للايجاز ، دون أن يؤثر ذلك على المعنى أو على المقاصد . وهذه التغييرات التي تختلف عما ورد في مشروع القرار الذي قدم في العام الماضي اقتصرت على المجالات التي نعتقد أن الاتفاق العام بشأنها ممكن لأنها تعبر عن نهج واقعي في تناول هذه المشكلة المعقدة . وقد أجريت تغييرات

مضمونية بروح التوفيق وذلك لتناول هذا البند بطريقة عملية وملموسة . وكانت الاضافات المضمونية في أضيق الحدود وقد أخذت من صيغة توافق الآراء في تقرير اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وفي هذا السياق يمكن القول إن أهمية بحث التدابير الخاصة ببناء الثقة وتوفير قدر أكبر من الشفافية والانفتاح فيما يتعلق بالفضاء ، تأكدت في تقرير اللجنة المخصصة . إن تدابير بناء الثقة ضرورية لزيادة وتعزيز الثقة المتبادلة في جميع أمور نزع السلاح .

لقد تناول مقدمو المشروع هذا البند بروح التعاون اللازمة للتوصل الى حلول لهذه القضية المعقدة بأسلوب واقعي وعملي . ويتفق مشروع القرار مع وجهات النظر التي أعرب عنها معظم الاعضاء في اجتماعات اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، في هذا العام . وكان مقدمو المشروع يفضلون تقديم مشروع قرار قوي ولكن رُئي أن النص التوافقي يمكن أن يؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية بحصوله على قدر أكبر من التأييد من جانب الوفود . وبالاضافة الى ذلك نعتقد أن اعتماد مشروع القرار هذا سيعزز من قدرة جميع الدول الاعضاء على ايجاد مناخ ملائم يمكنهم من الاضطلاع بعملهم المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية لمنفعة البشرية ، بأقل قدر من التأخير . ونأمل أن يكون من الممكن تحقيق توافق آراء بشأن مشروع القرار الوحيد هذا .

وقد انضم وفد بلادي الى وفدي فنزويلا ومصر في تقديم مبادرة ترمي الى إعداد نص توافقي ونأمل أن يشكل هذا النص ، الذي توصلنا اليه بعد سلسلة من المشاورات والمفاوضات مع منسقي المجموعات الاخرى ، أساسا لنهج واقعي وشامل للتوصل الى حلول مرضية في المستقبل . وإنني واثق من أن الجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار ستحظى بالتأييد الكامل من جميع الوفود حتى يمكن الخروج بمشروع قرار بتوافق الآراء .

وبالنيابة عن دول عدم الانحياز الاعضاء في اللجنة الاولى يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.10 بشأن تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

يتضمن مشروع القرار نفس فقرات الديباجة وفقرات المنطوق الواردة في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٤ الذي اعتمد في الدورة العادية السابقة فيما عدا فقرة أضيفت الى فقرات المنطوق لتسجيل التقدم الذي أحرز في الجوانب الاجرائية للعمل التحضيري للجنة المخصصة للمحيط الهندي . ولعلكم تذكرون أن ١٣٧ دولة عضوا أيدت ذلك القرار . ونتيجة للمشاورات التي عقدت خلال الدورة الثانية للجنة المخصصة للمحيط الهندي طلب رئيس اللجنة من حكومتي استضافة المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو ، في عام ١٩٩٢ وقد وافقت حكومة سري لانكا على هذا الطلب . وبالتالي وكما يرد في الفقرة ٧ من المنطوق ، تغير الآن موعد انعقاد مؤتمر كولومبو الى عام ١٩٩٢ . وخلال دورة الصيف تمكنت اللجنة المخصصة من إعداد مشروع جدول أعمال مؤتمر كولومبو الذي ظل معروضا على اللجنة عدة سنوات . ويعتبر هذا تقدما كبيرا . كذلك أحرزت اللجنة تقدما في إعداد مشروع النظام الداخلي لمؤتمر كولومبو ، وقد أشير الى هذه الانجازات في الفقرة ٥ من المنطوق .

إن إنشاء منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي أصبح أكثر موافقة لمقتضى الحال في سياق التطورات الأخيرة على المسرح الدولي . وثمة رغبة متزايدة لدى الدول الأعضاء ، وبصفة خاصة الدول الكبرى والدولتين العظميين ، في العمل لتحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق التعاون وليس المواجهة . وهناك رأي تعتنقه الغالبية العظمى وهو أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق على نحو أفضل عن طريق أدنى مستويات القدرة العسكرية والوجود العسكري وفي مناخ لا تسيطر فيه دولة على أخرى . هذا هو الهدف من إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي . واتساقا مع هذا الهدف ، نأمل أن تؤيد الدول الأعضاء في اللجنة مشروع القرار هذا .

ولتحقيق هذا الهدف فإن مجموعة دول عدم الانحياز الأعضاء في اللجنة على استعداد للدخول في مفاوضات مع الأعضاء الآخرين ، إذا رُئي أن ذلك ضروري للتوصل الى اتفاق بشأن نص يمكن أن تعتمده الجمعية العامة في آخر الأمر .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفدي عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.37 المعنون "تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح التقليدي في أوروبا" تحت البند الفرعي (د) من البند ٣٦ من جدول الأعمال . ومشروع القرار مقدم من اسبانيا ، المانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، رومانيا ، فنلندا ، قبرص ، كندا لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا ، اليونان ، وبلدي .

إن مشروع القرار هذا ، المماثل للقرارين ٧٥/٤٣ عين لعام ١٩٨٨ و ١١٦/٤٤ طاء لعام ١٩٨٩ ، يتعلق بمفاوضات فيينا في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، التي يدور جانب منها بين البلدان الاعضاء في الحلفين العسكريين وتتعلق بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، ويدور الجانب الآخر بين الـ ٣٤ دولة المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وتتعلق بتدابير جديدة لبناء الثقة والامن .

كما قال العديد من المتكلمين في معرض المناقشة العامة في اللجنة الاولى ، أحرزت مفاوضات فيينا تقدما سريعا ونأمل أن تفضي الى توقيع أول معاهدة بشأن الاسلحة التقليدية في أوروبا وإلى ابرام اتفاق هام بشأن تدابير الثقة والامن ، في باريس حيث سيعقد رؤساء دول أو حكومات الـ ٣٤ بلدا الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا اجتماعا في الفترة من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر .

ونظرا لضيق الوقت لم يتسن ذكر تاريخ اجتماع قمة باريس في مشروع القرار المقدم الى اللجنة الاولى . إن هذا الاجتماع سيعقد في الفترة الواقعة بين بت اللجنة الاولى في مشروع القرار وبين تقديمه الى الجمعية العامة . لذلك ، يود وفدي أن يشير هنا والآن الى أن تعديلا سيُدخل على مشروع القرار هذا قبل أن ينظر في جلسة عامة لكي يعبر بأمانة عن الاحداث التي ستقع في باريس .

يأمل وفدي أن يحظى مشروع القرار هذا بتوافق الآراء ، وذلك كما كان الحال بالنسبة لقراري عام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ المماثلين المعنيين لنفس الموضوع .

السيد مورينو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن البند ٥٦ جاء من جدول الاعمال والمتصل بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي يجري الآن نظر مشروع قرار محدد بشأنه .

لقد اضطلعت الدول الاثنتا عشرة بدور كامل في المناقشات في المؤتمر المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي انعقد في نيويورك في الفترة من ٣٤ آب/ أغسطس الى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وهي تتفق كليا مع الفكرة المنصوص عليها في

وثيقة المؤتمر الختامية ، التي مؤداها أن نزع السلاح والتنمية تحديان من أكثر التحديات التي تواجه العالم اليوم الحاحا ، وأنهما دعامتان من الدعائم التي يمكن أن يبنى السلم والأمن الدولي الدائم عليها .

إن الكل يدرك أن العالم مسلح تسليحا مفرطا وأن هناك درجة كبيرة من التكامل بين تخفيض الانفاق العسكري وتخصيص الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . غير أنه لا يمكن ادراك التفاعل بين نزع السلاح والتنمية ادراكا سليما وفهمه على حقيقته إلا إذا نظر الى نزع السلاح والتنمية في الإطار الأوسع لعلاقتهما المتبادلة مع الأمن . فما زالت قرارات زيادة أو تخفيض الانفاق العسكري مرتبطة بقضايا الأمن الدولي والإقليمي .

وقد أظهرت الدول الاثنتا عشرة بوضوح واتساق التزامها بنزع السلاح والتنمية ، وعقدت العزم على ألا تدخر جهدا لتجسيدهما عمليا .

إننا نشهد اليوم اتجاها جديدا ومشجعا في العلاقات الدولية . ونحن واثقون من أن التحسن الكبير في العلاقات بين الشرق والغرب ، مقترنا بالتقدم الكبير في مفاوضات نزع السلاح الراهنة - على الصعيدين الثنائي الطرف وعلى مستوى أوروبا على السواء - سوف يفتح آفاقا جديدة وإيجابية من حيث المحافظة على الموارد الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المكرسة حاليا لأغراض عسكرية ، وتخصيصها لأغراض أخرى .

والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تقوم من جانبها بدور نشط في شتى المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة ، التي تعالج نزع السلاح بغية تخفيض الترسانات التقليدية وضمان السلم والأمن عند أدنى مستوى ممكن من التسلح .

بالإضافة الى ذلك ، وكما أظهرت انجازات اتفاقية لومي الرابعة المعقودة بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الافريقية ودول الكاريبي والهادئ ، يولى اهتمام متزايد ، بروح من التضامن والمشاركة الحقيقيين ، للتعاون الاقتصادي وبرامج المساعدة لصالح البلدان النامية ، بغية الإسهام في اقامة نظام دولي أكثر انسانية . وهذا يتطلب جهودا جماعية واسعة من جانب المجتمع الدولي بأسره ، بما في ذلك البلدان النامية . كما يتطلب تصورا جديدا مشتركا ومتضافرا لمتطلبات الأمن ، ومزيدا من الشفافية والموضوعية والمعلومات المتوازنة عن الإنفاق العسكري .

في هذا الصدد ، لا يسع الدول الاثنتي عشرة إلا أن تعرب عن قلقها ازاء الاحداث الاخيرة التي وقعت في مناطق حساسة بشكل خاص ، والتي كان لها أثر ضار على الصورة الشاملة للعلاقات الدولية في لحظة يتجدد فيها بذل جهود جسورة على مستويات مختلفة لكبح جماح سباق التسلح وإبرام اتفاقات رئيسية لنزع السلاح .

وقد قالت هيئة نزع السلاح بوضوح في تقريرها عن دورتها لعام ١٩٩٠ :

"ويمثل الانفاق العالمي على الأسلحة والقوات المسلحة ، الذي يعزى الشطر الأعظم منه الى الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية ، استهلاكا هائلا للموارد من أجل أغراض يحتمل أن تكون مدمرة بما يتناقض تناقضا صارخا مع مسيس الحاجة الى التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والى زيادة التعاون الدولي في هذين الميدانين . وبناء على ذلك ، يمكن أن يعود تخفيض الانفاق العسكري ، بالافراج عن الموارد ، بفوائد على كل من الميدانين الاجتماعي والاقتصادي وعلى الميدان السياسي أيضا" . (A/45/42 ، ص ٣٧ ، الفقرة ١٥)

بهذه الروح ، ولتحقيق هذه الغاية ، من الضروري أن تتقبل جميع الدول تحمل نصيبها من المسؤولية وأن تمارس ضبط النفس وتتجنب تكديس الأسلحة ، لاسيما في المناطق التي توجد بها حاجة ماسة ومتنامية الى التنمية ، بالمعنى الكامل للكلمة ، تستحق أن يُنظر اليها على سبيل الأولوية .

والدول الاثنتا عشرة مقتنعة أيضا بأن هناك حاجة الى بذل جهود جديدة خلاقة في مجال نقل الأسلحة إذا أردنا خفض مستوى الأسلحة التقليدية في جميع أرجاء العالم . إن التصرف باعتدال وضبط نفس في مجال تجارة الأسلحة والامتناع عن حيازة أسلحة أكثر مما تحتاجه متطلبات الأمن الوطني المشروعة ، يمكن أن يسهما في تحقيق هذا الهدف .

وقد رحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قبل ذلك بالتقرير الذي أعده الأمين العام ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ باء المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . ويعد التقرير إسهاما مفيدا في الجهود المبذولة للعمل بروح من التصميم والمثابرة والنوايا الحسنة الحقيقية نحو الهدف الذي نسعى اليه جميعا ، وهو تحقيق عالم آمن يتمتع بمزيد من الرفاهية بقدر أقل من الأسلحة .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.34 ، والذي يتعلق بالمعلومات الخاصة باتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وأقوم بذلك نيابة عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والأرجنتين ، واسبانيا ، واستراليا ، والمانيا ، واندونيسيا ، وأوروغواي ، وايطاليا ، والبرازيل ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، وبيرو ، وتايلند ، وتشيكوسلوفاكيا ، والدانمرك ، وسري لانكا ، والسويد ، والصين ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوستاريكا ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، واليابان ، واليونان .

إن مشروع القرار يدعو الأمين العام الى أن يقوم بإعداد المعلومات المناسبة عن الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وإتاحتها عند الطلب ، وذلك بهدف توفير مصدر سهل المنال للنصوص والتدابير المستخدمة في هذه الاتفاقات . وتتولى الدول الأعضاء ذات الصلة توفير المواد غير المصنَّفة

المطلوبة لهذا الغرض وذلك على أساس طوعي . وينطبق هذا على النصوص وعلى أي معلومات اضافية قائمة على الحقائق المجردة المتصلة بالنصوص التي تختار الدول الاطـــراف تقديمها . وسيجري تمويل هذا الاقتراح باستخدام الموارد القائمة والتبرعات .

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يوفر هذا التجميع للمواد مصدرا مرجعيا مفيـــدا للمسؤولين الحكوميين الذين يشتركون في مفاوضات تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وسيتيـــح لهم ذلك أن يستفيدوا من النهج المستخدمة في اتفاقات مماثلة في الماضي القريـــب . فأي مسؤول يهتم بأن يعرف ، مثلا ، ما هي أساليب التحقق التي طبقت على فئة معينة من الاسلحة ، أو ما هي تدابير بناء الثقة التي استخدمت في مرحلة ما من مراحـــل المفاوضات ، وما هي التعريفات التي استخدمت لسلاح معين ، أو التي استخدمت في سجـــل التنفيذ اللاحق ، سيكون بمقدوره أن يحصل على المعلومات بسرعة ويسر من مجموعة نصـــوص ووثائق الامم المتحدة . ويستطيع المسؤولون الاطلاع بسرعة على ما سبق اتخاذه فـــي مناسبات سابقة ، وتطويعه ليتفق وحالاتهم .

والغرض من هذا الاقتراح هو توفير أداة لمفاوضات نزع السلاح ، تكون ذات فائـدة عملية للدول الاعضاء . ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يحظى مشروع القرار بتقدير جميع الزملاء الاعضاء ، وأن يحظى اعتماده بتوافق الآراء .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥